

الفصل الثالث : تحليل القوائم المالية.**القوائم المالية:**

- تعتبر القوائم المالية القوائم المالية المصدر الرئيسي للبيانات التي يتم الاعتماد عليها في التحليل المالي.
- ومن أهم القوائم التي يعتمد عليها المدير المالي في هذا الصدد:

١- قائمة الدخل.

٢- قائمة المركز المالي.

(أ) قائمة الدخل :

- تهدف هذه القائمة إلى حساب دخل المنشأة ، وذلك من خلال مقارنته ما حققته الشركة من إيرادات مع ما انفقته من تكاليف خلال فترة زمنية محددة.

xx	صافي المبيعات
xx	- تكلفة المبيعات
xx	= مجمل الربح
xx	- المصروفات الإدارية والتسويقية
xx	= الربح قبل الفوائد والضرائب (الربح التشغيلي)
xx	- الفوائد
xx	= الربح قبل الضرائب
xx	- الضرائب (الربح قبل الضرائب x معدل الضريبة)
xx	= صافي الربح

(ب) الميزانية العمومية :

- تعكس الميزانية العمومية القيمة الحقيقية في نهاية السنة المالية ، وذلك من خلال تضمينها لقيمة الموجودات أو الأصول التي تمتلكها المنشأة ، وكذلك حجم الالتزامات المستحقة على المنشأة سواء للأطراف الداخلية والخارجية.

- وتتكون الميزانية العمومية من جانبين متعاليين، هما :

جانب الأصول : وهو الجانب الأيمن من الميزانية ويتضمن:

- ١- الأصول الثابتة: وهي الأصول التي يتوقع أن تستفيد منها المنشأة على فترة زمنية طويلة ، مثل الأراضي والمباني والسيارات والأثاث .

- ٢- الأصول المتداولة : وهي الأصول ذاك العمر الإنتاجي القصير نسبياً مثل : النقدية والبضاعة والمخزون والمدينون والأوراق المالية.

جانب الخصوم وحقوق الملكية : وهو الجانب الأيسر ، ويتضمن:

- ١- الخصوم طويلة الأجل: وتمثل التزامات المنشأة تجاه الغير والواجب سدادها في فترة زمنية تزيد عن ثلاث سنوات ، مثل القروض.
- ٢- الخصوم قصيرة الأجل: وتمثل التزامات المنشأة تجاه الغير والواجب سدادها في فترة زمنية تقل عن ثلاث سنوات ، مثل: أوراق الدفع.
- ٣- حقوق الملكية : وتمثل مجموع الحقوق المالية الخاصة بأصحاب المشروع.

التحليل المالي:

- ## ١- متوسط الصناعة :

وفي هذه الحالة يتم مقارنة الموقف المالي للمنشآت الأخرى في نفس الصناعة.

- ٢- شركة متشابهة :

في هذه الحالة يتم مقارنة الموقف المالي لمنشأة أخرى مشابهة في نفس الصناعة .

- ### ٣- سنوات سابقة :

في هذه الحالة يتم مقارنة الموقف المالي للمنشأة في فترة معينة بالموقف المالي لها من سنوات سابقة.

- #### ٤- توقعات المستقبل :

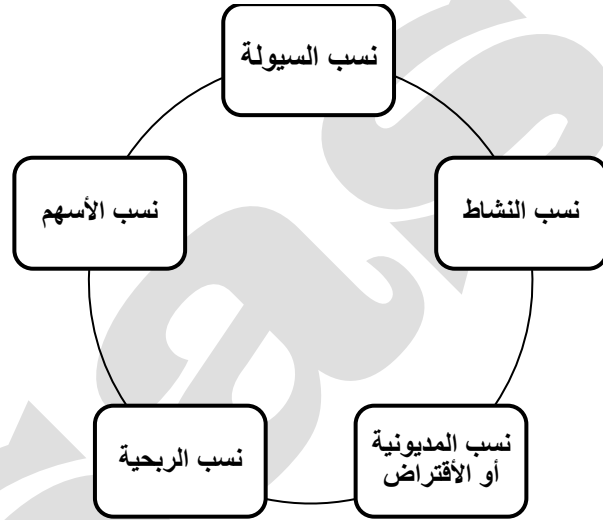
في هذه الحالة يتم وضع تقديرات لما يجب أن يكون عليه الموقف المالي للمنشأة مستقبلاً ومن ثم يتم مقارنة الموقف المالي الحالي للمنشأة بهذه التقديرات المستقبلية.

المستفيدون من التحليل المالي :

أصحاب الديون قصيرة الأجل	أصحاب الديون طويلة الأجل	حملة الأسهم	إدارة المنشأة	الدولة والمجتمع
• أول ما يهتمهم هو قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. • ومن ثم فإنهم يركزون على تحليل السيولة التي تتمتع بها المنشأة وقدرتها على تحقيق الربحية.	• يهتمون بقدرة المنشأة على سداد أقساط القروض والفوائد السنوية. • ويركزون على تحليل السيولة التي تتمتع بها المنشأة وقدرتها على تحقيق الربحية.	• يهتمهم سعر السهم في السوق المالية، والذي يتأثر بالربح الموزع وسياسات التشغيل. • وبالتالي يركزون على تحليل السيولة والنشاط والربحية والأسهم أو السوق.	• تهتم بالتعرف على المشكلات وتحسين الأداء وضمان استمرارية المنشأة. • وبالتالي تهتم بتحليل السيولة والربحية والنشاط والمديونية والأسهم أو السوق.	• تهتم الدولة والمجتمع باستمرار المنشأة لما فيه من زيادة للدخل القومي وتحسيناً لفرص العمل المتاحة. • وبالتالي تهتم بتحليل السيولة والربحية والأسهم أو السوق.

أدوات التحليل المالي :

- ١- النسب المالية.
- ٢- النسب المالية المقارنة.
- ٣- تحليل الاتجاه.

(١) النسب المالية :**(أ) نسب السيولة:**

- تستخدم نسب السيولة من أجل تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل . وتضم النسب الثلاث التالية :

$$١- \text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{xx مرة}$$

وكلما كانت نسبة التداول مرتفعة كلما كانت قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل مرتفعة،

وكلما كانت نسبة التداول منخفضة كلما كانت قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل منخفضة .

فإذا فرض أن النقدية 7,000 والأوراق المالية 21,000 والذمم المدينة 60,000 والمخزون 75,000 والذمم الدائنة 55,000 والأرصدة الدائنة الأخرى 12,000 فإن:

$$\text{نسبة التداول} = (7,000 + 21,000 + 60,000 + 75,000) \div (12,000 + 55,000) = 2.4 \text{ مرة.}$$

معنى هذا أن الأصول المتداولة التي تمتلكها الشركة تكفي لسداد التزاماتها المستحقة 2.4 مرة.

وإذا فرض أن متوسط نسبة التداول في الصناعة يساوي 2.8 مرة فإن هذا يعني أن نسبة التداول بالشركة منخفضة وتحتاج إلى تنمية إذا ما قورنت بمتوسط هذه النسبة في الصناعة .

الأصول المتداولة

$$(٢) \text{ نسبة التداول السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{xx مرة.}$$

وتستبعد هذه النسبة المخزون نظراً لأنه أقل سيولة من الأصول المتداولة الأخرى ، كلما كانت نسبة التداول السريع **مرتفعة** كلما كانت قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل **مرتفعة**، وكلما كانت نسبة التداول السريع **منخفضة** كلما كانت قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل **منخفضة**.

فإذا فرض أن النقدية 7,000 والأوراق المالية 21,000 والذمم المدينة 60,000 والمخزون 75,000 والذمم الدائنة والارصدة الدائنة الأخرى 12,000 فإن:

$$\text{نسبة التداول السريع} = \frac{(12,000 + 55,000)}{(60,000 + 21,000 + 7,000)} = 1.3 \text{ مرة.}$$

معنى هذا أن الأصول المتداولة بخلاف المخزون التي تمتلكها تكفي لسداد التزاماتها المستحقة 1.3 مرة .

وإذا فرض أن متوسط نسبة التداول السريع في الصناعة يساوي 1.2 مرة ، فإذا يعني أن نسبة التداول السريع بالشركة مرتفعة إذا ما قورنت بمتوسط هذه النسبة في الصناعة.

النقدية + الاستثمارات المؤقتة

$$(٣) \text{ نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية + الاستثمارات المؤقتة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{xx مرة.}$$

وتعتمد هذه النسبة على الأصول المتداولة الأكثر سيولة ، وهي النقدية والاستثمارات المؤقتة (الأوراق المالية) وكلما كانت نسبة النقدية **مرتفعة** كلما كانت قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل **مرتفعة** ، وكلما كانت نسبة النقدية **منخفضة** كلما كانت قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل **منخفضة**.

فإذا فرض أن النقدية 7,000 والأوراق المالية 21,000 والذمم المدينة 60,000 والمخزون 75,000 والذمم الدائنة 55,000 والارصدة الدائنة الأخرى 12,000 ، فإن :

نسبة النقدية = $\frac{\text{النقدية + الاستثمارات المؤقتة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ التي تمتلكها الشركة تكفي لسداد التزاماتها المستحقة 0.42 مرة فقط .

وإذا فرض أن متوسط نسبة النقدية في الصناعة يساوي 0.32 مرة ، فإن هذا يعني أن نسبة النقدية بالشركة **منخفضة** إذا ما قورنت بمتوسط هذه النسبة في الصناعة .

(ب) نسب النشاط أو التشغيل:

■ تهتم نسب النشاط بتحليل قدرة المنشأة على استخدام الموارد المتاحة من أجل توليد المبيعات . وتضم النسب التالية:

صافي المبيعات

$$(١) \text{ معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}} = \text{xx مرة.}$$

الأصول المتداولة

ويعكس هذا المعدل كفاءة المنشأة في إدارة الأصول المتداولة من أجل الحصول على المبيعات.

وكلما كان معدل دوران الأصول المتداولة مرتفع كلما كانت كفاءة المنشأة في إدارة الأصول المتداولة من أجل الحصول على المبيعات مرتفعة ، والعكس صحيح.

فإذا فرض أن صافي المبيعات يبلغ 480,000 ريال ومجموع الأصول المتداولة 163,000 فإن:

معدل دوران الأصول المتداولة = $163,000 \div 480,000 = 2,49$ مرة.

معنى هذا أن كل ريال مستثمر في الأصول المتداولة قد حقق مبيعات قيمتها 2,94 ريال.

وإذا فرض أن متوسط معدل دوران الأصول المتداولة في الصناعة يساوي 3 مرات فإن هذا يعني أن معدل دوران الأصول المتداولة بالشركة منخفض ويحتاج إلى تنمية إذا ما قورن بمتوسط هذه النسبة في الصناعة.

صافي المبيعات

(٢) معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} \times \text{مرة}$

الأصول الثابتة

ويقاس هذا المعدل كفاءة المنشأة في استخدام الأصول الثابتة في زيادة المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح.

وكلما كان معدل دوران الأصول الثابتة مرتفع كلما دل على أن كفاءة الشركة في إدارة الأصول الثابتة مرتفعة أو أن حجم استثماراتها في الأصول الثابتة قليلة ، وكلما انخفض هذا المعدل كلما دل على انخفاض قدرة الشركة على الاستفادة المثلى من الأصول ثابتة أو بسبب وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول.

فإذا فرض أن صافي مبيعات الشركة يبلغ 480,000 ريال وأن مجموع الأصول الثابتة يساوي 306.000 ريال فإن:

معدل دوران الأصول الثابتة = $306,000 \div 480,000 = 1.57$ مرة.

معنى هذا أن كل ريال مستثمر في الأصول الثابتة ينتج عنه مبيعات قدرها 1.57 ريال .

وإذا فرض أن متوسط معدل دوران الأصول الثابتة في الصناعة يساوي 2 مرة فإن هذا يعني أن قدرة الشركة على استخدام أسلوبها الثابتة في توليد المبيعات أقل من المنشآت الأخرى العاملة في نفس الصناعة.

صافي المبيعات

(٣) معدل دوران الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} \times \text{مرة}$

مجموع الأصول

ويقاس هذا المعدل كفاءة المنشأة في استخدام الأصول (الثابتة والمتداولة) في زيادة المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح.

وكلما كان معدل دوران الأصول مرتفع كلما دل ذلك على أن كفاءة الشركة في إدارة الأصول مرتفعة ، وكلما انخفض هذا المعدل كلما دل على انخفاض قدرة الشركة على الاستفادة المثلى من الأصول . كما يمين استخدام هذه النسبة في حساب حجم الاستثمار المطلوب في الأصول من أجل توليد ريال واحد في شكل مبيعات.

فإذا فرض أن صافي مبيعات الشركة يبلغ 480,000 ريال وأن مجموع الأصول يساوي 500,000 ريال، فإن : معدل دوران الأصول = $500,000 \div 480,000 = 0.56$ مرة .

معنى هذا أن كل ريال مستثمر في الأصول ينتج عنه مبيعات قدرها 0.96 ريال.

وإذا فرض أن متوسط معدل دوران الأصول في الصناعة يساوي 0,8 مرة فإن هذا يعني أن قدرة الشركة على استخدام أصولها في توليد المبيعات أكبر من المنشآت الأخرى العاملة في نفس الصناعة.

تكلفة البضاعة المباعة

٤) معدل دوران المخزون = $\frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{معدل دوران المخزون}} \times \text{مرة}$

متوسط المخزون

حيث : متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2

ويقيس هذا المعدل كفاءة المنشأة وفعاليتها في إدارة المخزون من خلال عدة مرات تحويل المخزون إلى مبيعات ويستخدم البعض رقم المبيعات بدلا من تكلفة البضاعة المباعة هذا غير دقيق لان تقييم المخزون يتم على أساس التكلفة وليس سعر البيع.

وكلما كان معدل دوران المخزون مرتفع كلما دل ذلك على كفاءة الشركة في إدارة المخزون والعكس صحيح.

فإذا فرض أن تكلفه البضاعة المباعة 225,000 ريال ومخزون أول المدة 62,000 ومخزون آخر المدة 75,000 ريال فإن:

معدل دوران المخزون = $\frac{225,000 + (62,000 + 75,000)}{2} = 3.3$ مرة .

معنى هذا أن الشركة استطاعت تحويل مخزونها إلى مبيعات 3.3 مرة خلال العام.

واذا فرض أن متوسط معدل دوران المخزون في الصناعة يساوي 4 مرات فإن هذا يعني أن قدرة الشركة على تحويلها مخزونها إلى مبيعات أقل من المنشآت الأخرى العاملة في نفس الصناعة.

المبيعات الآجلة

٥) معدل دوران الذمم المدينة = $\frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}} \times \text{مرة}$

ويقارن هذا المعدل بين حجم المبيعات الآجلة خلال السنة وحجم الذمم المدينة التي لم يتم تحصيلها من العملاء بعد . أو بمعنى آخر يقيس عدد مرات تحصيل الذمم المدينة خلال العام.

وكلما كان معدل دوران الذمم المدينة مرتفع كلما دل ذلك على أن قدرة المنشأة على تحصيل المدينين مرتفعة ، والعكس صحيح. ويرتبط هذا المعدل بطبيعة السياسة الائتمانية التي تتبعها المنشأة، وكذلك طبيعة نشاط المنشأة.

فإذا فرض أن صافي المبيعات يبلغ 480,000 ريال منها 75% مبيعات آجلة (360,000)، والذمم المدينة 60,000 فإن: معدل دوران الذمم المدينة = $\frac{360,000}{60,000} = 6$ مرات.

معنى هذا أن الشركة لديها القدرة على تحصيل ديونها وتدويرها في المبيعات بمعدل 6 مرات في العامل الواحد.

واذا فرض أن متوسط معدل دوران الذمم المدينة في الصناعة يساوي 8 مرات ، فإن هذا يعني أن قدرة الشركة على تحصيل ديونها وتدويرها في المبيعات أقل من قدرة المنشآت الأخرى العاملة في نفس الصناعة.

الذمم المدينة

٦) متوسط فترة التحصيل = $\frac{\text{متوسط فترة التحصيل}}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}} \times \text{يوم}$

المبيعات الآجلة في اليوم

وتعبر هذه النسبة عن سرعة تحصيل الذمم المدينة ، وتعتبر مؤشرا على كفاءة جهاز التحصيل بالمنشأة.

وكلما كان متوسط فترة التحصيل مرتفع كلما دل ذلك على أن كفاءة جهاز التحصيل في المنشأة منخفضة ، والعكس صحيح.

فإذا فرض أن الذمم المدينة 60,000 وأن صافي المبيعات 480,000 ، منها 75% مبيعات آجلة (360,000) فإن: معدل دوران الذمم المدينة = $\frac{360,000}{60,000} = 6$ يوم.

معنى هذا أن الشركة تستغرق 60 يوماً في تحصيل ديونها .

وإذا فرص أن متوسط فترة التحصيل في الصناعة يساوي 45 يوم. فإن هذا يعني أن الشركة تستغرق في تحصيل ديونها وقتاً أكبر من متوسط الوقت التي تستغرقه الشركات العاملة في نفس الصناعة.

ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل أيضاً بمعلومية معدل دوران الذمم المدينة ، فإذا كان معدل دوران الذمم المدينة 12 مرة فهذا يعني أن الشركة تقوم بتحصيل المدينين 12 مرة في العام . أي كل شهر أو كل 30 يوم ، وبالتالي فإن :

عدد أيام السنة

متوسط فترة التحصيل = ————— = xx يوم.

معدل دوران الذمم المدينة

360

فإذا فرض أن معدل دوران الذمم المدينة 6 مرات فإن : متوسط فترة التحصيل = ————— = 60 يوم.

60

كما يمكن أيضاً حساب معدل دوران الذمم المدينة بمعلومية متوسط فترة التحصيل ، كما يلي :

عدد أيام السنة

معدل دوران الذمم المدينة = ————— = xx يوم.

متوسط فترة التحصيل

360

فإذا فرض أن متوسط فترة التحصيل 60 يوم فإن :

معدل دوران الذمم المدينة = ————— = 6 مرات

60

(ج) نسب المديونية أو الاقتراض :

- تستخدم نسب المديونية أو الاقتراض لقياس درجة اعتماد المنشأة على الديون في تمويل استثماراتها . وكذلك قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل الناتجة عن استخدام الديون في التمويل ، مثل : الفوائد وأقساط القروض.
- ويعتبر الاعتماد على الديون في هيكل التمويل سلاحاً ذو حدين: حيث:
 - ١- تحقق مزايا للمنشأة : مثل انخفاض تكلفة التمويل بالديون نظراً لأن فوائدها تخصم من الأرباح قبل احتساب الضرائب. كما أن الدائنين لا يشتركون في الإدارة ومن ثم تحفظ للملاك سيطرتهم على إدارة المنشأة.
 - ٢- تزيد من مخاطر التمويل: حيث أن زيادة نسبة الديون المستحقة على المنشأة يدفع مؤسسات التمويل إلى التشدد في سياستها الائتمانية تجاه المنشأة خوفاً من انخفاض قدرة المنشأة على سداد وكذلك نسبة تغطية رأس المال والاحتياجات للديون.
- ويجب على الإدارة المالية أن توازن بين هذه المزايا والمخاطر، بما يحقق أهداف المنشأة.
- وتضم نسب المديونية أو الاقتراض ست نسب كما يلي:

مجموع الديون

(١) مجموع الديون إلى مجموع الأصول = ————— × 100 = %xx

مجموع الأصول

حيث : مجموع الديون = الديون قصيرة ومتوسط وطويلة الأجل.

وكلما كان مجموع الديون إلى مجموع الأصول مرتفع كلما كانت قدرة الشركة على الحصول على ديون إضافية لتمويل استثماراتها منخفضة ، وقد تضطر لدفع فوائد عالية أو الخضوع لشروط فاسيه والعكس صحيح.

فإذا فرض أن الخصوم المتداولة 70,000 والخصوم طويلة الأجل 150,000 ومجموع الأصول 500,000 فإن:

$$\text{مجموع الديون إلى مجموع الأصول} = (500,000 \div 220,000) \times 100 = 44\%.$$

معنى هذا أن نسبة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير 44%.

وإذا فرض أن متوسط مجموع الديون إلى مجموع الأصول في صناعة يساوي 40% فإن هذا يعني أن الشركة حاولت الاستفادة من انخفاض تكلفة التمويل بالدين إلا أنها ارتفعت هذه النسبة عن متوسط الصناعة قد يعرضها لمخاطر إضافية في حالة محاولة الحصول على تمويل إضافي.

مجموع الديون

$$(2) \quad \text{مجموع الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100 = \text{xx} \%$$

حيث حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة.

وكلما كان مجموع الديون إلى مجموع حقوق الملكية مرتفعة كلما كانت قدرة الشركة على الحصول على ديون إضافية لتمويل استثماراتها منخفضة ، وقد تضطر لدفع فوائد عالية أو الخضوع لشروط قاسية، والعكس صحيح.

فإذا فرض أن الخصوم المتداولة 70.000 والخصوم طويلة الأجل 150.000 والأسهم الممتازة 40,000 والأسهم العادية 60,000 والأرباح المحتجزة 100,000 والاحتياطات 80,000 فإن:

$$\text{مجموع الديون إلى حقوق الملكية} = (280,000 \div 220,000) \times 100 = 78.6\% .$$

معنى هذا أن نسبة أموال الغير إلى أموال الملاك تساوي 78.6%.

وإذا فرض أن متوسط مجموع الديون إلى حقوق الملكية في الصناعة يساوي 60% فإن هذا يعني أن الشركة تعتمد على الديون كثيراً مقارنة بحقوق الملكية وبمتوسط الصناعة.

الديون طويلة الأجل

$$(3) \quad \text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{هيكل رأس المال}} \times 100 = \text{xx} \%$$

هيكل رأس المال

حيث : هيكل رأس المال = حقوق الملكية + الديون طويلة الأجل.

وتقيس هذه النسبة مدى استخدام الشركة للديون طويلة الأجل ضمن هيكل رأس المال ، وكلما كانت نسبة الديون طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال مرتفعة كلما كانت القدرة الافتراضية للشركة منخفضة.

والعكس صحيح.

فإذا فرض أن الخصوم طويلة الأجل 150,000 والأسهم الممتازة 40,000 والأسهم العادية 60,000 والأرباح المحتجزة 100.000 والاحتياطات 80,000 فإن:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال} = (430,000 \div 150,000) \times 100 = 34.9\%.$$

معنى هذا أن نسبة أموال الغير إلى هيكل رأس المال تساوي 34,9%.

وإذا فرض أن متوسط مجموع الديون إلى حقوق الملكية في الصناعة يساوي 50%. فإن هذا يعني أن الشركة تعتمد على الديون طويلة الأجل في هيكل رأس المال أقل متوسط الصناعة.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب

$$(٤) \text{ عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد السنوية}} \times \text{مرة.}$$

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، وكذلك المستوى الذي يمكن أن تتدنى إليه الأرباح قبل الفوائد والضرائب دون التسبب في عجز الشركة عن السداد. وكلما كان عدد مرات تغطية الفوائد مرتفع كلما دل على قدرة الشركة على سداد الفوائد المستحق عليها، والعكس صحيح.

فإذا فرض أن الأرباح قبل الفوائد والضرائب 120,000 والفوائد السنوية 20,000 فإن:

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = (20,000 \div 120,000) = 6 \text{ مرات.}$$

معنى هذا أن الأرباح قبل الفوائد والضرائب التي تحققها الشركة كافية لسداد الفوائد السنوية ست مرات.

وإذا فرض أن عدد مرات تغطية الفوائد في الصناعة يساوي 4 مرات فإن هذا يعني مقدرة الشركة على سداد الفوائد أعلى من متوسط قدرة الصناعة.

(د) نسب الربحية:

- تحاول نسب الربحية دراسة الجوانب المتعلقة بفعالية المنشأة في استغلال الموارد المتاحة من أجل توليد الأرباح، وذلك من خلال الإجابة على سؤالين، هما:
- ١- ماهي الأرباح المحققة من كل ريال مبيعات؟
- ٢- ماهي الأرباح المحققة عن كل ريال مستثمر في أصول حقوق ملكية المنشأة؟
- وتضم هذه النسب ما يلي:

مجمل الربح

$$(١) \text{ هامش مجمل الربح} = \frac{\text{هامش مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100 = \text{xx} \%$$

وتقيس هذه النسبة قدرة الشركة على رقابة تكاليف البضاعة المباعة، وتعكس القيمة المضافة التي تحققها المنشأة بعد تغطية تكلفة البضاعة المباعة، وكلما كان هامش مجمل الربح مرتفعاً كلما دل على سلامة أداء المنشأة في تحقيق الأرباح الإجمالية، والعكس صحيح.

فإذا فرض أن مجمل الربح 288,000 وصافي المبيعات 480,000 فإن:

$$\text{هامش مجمل الربح} = (480,000 \div 288,000) \times 100 = 60 \%$$

معنى هذا أن القيمة المضافة التي تحققها المنشأة بعد تغطية تكلفة البضاعة المباعة تساوي 60% من قيمة المبيعات، أي أن كل ريال مبيعات يحقق عائد مجمل ربح مقداره 0.60 ريال.

وإذا فرض أن متوسط هامش مجمل الربح في الصناعة يساوي 65% فإن هذا يعني أن الشركة تحتاج إلى ضبط ورقابة تكاليف البضاعة المباعة لديها.

صافي ربح العمليات

$$(2) \text{ هامش ربح العمليات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{100 \times \% \times \times}$$

صافي المبيعات

حيث: صافي ربح العمليات هو : الربح قبل الفوائد والضرائب.

وتقيس هذه النسبة فعالية التشغيل التي تتمتع بها المنشأة وقدرتها في الرقابة على تكلفة البضاعة المباعة وكذلك المصروفات الإدارية والتسويقية. وكلما كان ربح العمليات مرتفعاً دل على انخفاض تكلفة التشغيل والعكس صحيح.

فإذا فرض أن الربح قبل الفوائد والضرائب 120,000 وصافي المبيعات 480,000 فإن:

$$\text{هامش ربح العمليات} = 100 \times (480,000 \div 120,000) = 25\%$$

معنى هذا أن كل ريال مبيعات يحقق صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مقداره 0.25 ريال.

وإذا فرض أن متوسط هامش ربح العمليات في الصناعة يساوي 30% فإن هذا يعني أن الشركة تحتاج إلى ضبط ورقابة تكاليف البضاعة المباعة لديها ، وكذلك مصروفاتها الإدارية والتسويقية .

صافي الربح

$$(3) \text{ هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{100 \times \% \times \times}$$

صافي المبيعات

وتقيس هذه النسبة إلى معرفة مساهمة كل ريال مبيعات في صافي الربح . وكلما كان هامش الربح مرتفعاً دل على ارتفاع قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات والعكس صحيح.

$$\text{فإذا فرض أن صافي الربح } (480,000 \div 48,000) \times 100 - 10\%$$

معنى هذا أن كل ريال مبيعات يساهم في صافي الربح بمقدار 0.10 ريال.

وإذا فرض أن متوسط هامش صافي الربح في الصناعة يساوي 15% فإن هذا يعني أن الشركة تحتاج إلى ضبط ورقابة تكاليف البضاعة المباعة لديها ، وكذلك مصروفها الإدارية والتسويقية، ومصروفات والضرائب.

صافي الربح

$$(5) \text{ العائد على الاستثمار} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{100 \times \% \times \times}$$

مجموع الأصول

ويقاس هذا المعدل ربحية أو صافي العائد على كافة استثمارات المنشأة طويلة وقصيرة ومتوسطة الأجل. وكلما كان العائد على الاستثمار عالياً كلما دل على الكفاءة المنشأة في استغلال الأصول من أجل تحقيق الربح . والعكس صحيح.

$$\text{فإذا فرض أن صافي الربح } 48,000 \text{ ريال ، مجموع الأصول } 500,000 \text{ فإن : هامش صافي الربح} = 100 \times (50,000 \div 480,00) = 9.6\%$$

معنى هذا أن كل ريال من الأصول يحقق صافي ربح مقداره 0.096 ريال.

وإذا فرض أن متوسط العائد على الاستثمار في الصناعة يساوي 10%. فإن هذا يعني أن الشركة تحتاج إلى تحسين استغلال الأصول بشكل أكبر من أجل تحقيق الربح.

صافي الربح

$$(٦) \text{ العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100 = \text{xx} \%$$

حيث: حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة.

ويقيس هذا المعدل ربحية أو صافي العائد على أموال الملاك . وكلما كان العائد على حقوق الملكية عالياً كلما دل على كفاءة المنشأة في استغلال الأموال المملوكة من أجل تحقيق الربح. والعكس صحيح.

فإذا فرض أن صافي الربح 48,000 ريال، وأن مجموع حقوق الملكية 280,000 ريال فإن:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{48000}{280000} \times 100 = 17\%$$

معنى هذا أن كل ريال من الأموال المملوكة يحقق صافي ربح مقدار 0.17 ريال.

وإذا فرص أن متوسط العائد على حقوق الملكية في الصناعة يساوي 20% فإن هذا يعني أن الشركة تحتاج إلى تحسين استغلال الأموال المملوكة بشكل أكبر من أجل تحقيق الربح.

هـ) نسب الأسهم أو السوق :

■ تسعى هذه النسب إلى معرفة تأثير أرباح المنشأة على سعر السهم ، وتتضمن النسب التالية:

صافي الربح – أرباح الأسهم الممتازة

$$(١) \text{ نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم العادية}} \times 100 = \text{xx} \text{ ريال.}$$

عدد الأسهم العادية

ويقيس هذا المعدل نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة سواء تم توزيعها أو احتجازها لإعادة الاستثمار. وكلما كان نصيب السهم من الأرباح المحققة عالياً كلما دل على فعالية الشركة في تحقيق الربح . والعكس صحيح .

فإذا فرض أن صافي الربح 48,000 والربح الموزع للأسهم الممتازة 18,000 وعدد الأسهم العادية 1000 سهم، فإن: نصيب السهم من الأرباح المحققة = $\frac{48000 - 18000}{1000} = 30$ ريال.

معنى هذا أن نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة يساوي 30 ريال.

وإذا فرص أن متوسط نصيب السهم من الأرباح المحققة في الصناعة يساوي 40 ريال فإن هذا يعني أن الشركة تحتاج إلى تحسين مستوى تحقيق الأرباح لديها.

نصيب السهم من الأرباح المحققة

$$(٢) \text{ نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم} = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}}{\text{سعر السهم}} \times 100 = \text{xx} \%$$

وتعتبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون من أجل الاستثمار في سهم معين .

فإذا فرض أن نصيب السهم من الأرباح المحققة يساوي 30 ريال ، وسعر السهم 150 ريال، فإن:

$$\text{نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم} = \frac{30}{150} = 20\%$$

$$(٣) \text{ نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة (المضاعف)} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}} \times 100 = \text{xx} \%$$

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة}} \times 100 = \text{xx} \%$$

وتعتبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون من أجل الاستثمار في سهم معين.

فإذا فرض أن نصيب السهم من الأرباح المحققة يساوي 30 ريال وسعر السهم 150 ريال فإن:

$$\text{نسبة سعر السهم نصيب إلى السهم من الأرباح المحققة} = \frac{150}{30} = 500\%$$

الأرباح الموزعة

٤) نصيب السهم من الأرباح الموزعة = $\frac{\text{عدد الأسهم العادية}}{\text{نصيب السهم من الأرباح الموزعة}} \times \text{ريال}$

حيث : الأرباح الموزعة = (صافي الربح - أرباح الأسهم الممتازة) $\times$ نسبة توزيع الأرباح.
يقيس هذا المعدل نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة فقط. حيث أنه الشركة قد لا توزع كل ماحققته من أرباح. ولكن قد تحتجز جزء من الأرباح المحققة من أجل إعادة استثمارها مرة أخرى.

فإذا فرض إن صافي الربح 48,000 والربح الموزع للأسهم الممتازة 18,000 وعدد الأسهم العادية 1000 سهم ونسبة توزيع الأرباح 80% فإن :

نصيب السهم من الأرباح الموزعة = $(0.8 \times (18,000 - 48,000)) \div (1000 - 24)$ ريال.

معنى هذا أن نصيب السهم العادي الواحد من الأرباح الموزعة يساوي 24 ريال.

وإذا فرض أن متوسط نصيب السهم من الأرباح الموزعة في الصناعة يساوي 30 ريال فإن هذا يعني أن الشركة تحتاج إلى تحسين مستوى تحقيق الأرباح لديها ، أو إعادة النظر في نسبة الأرباح الموزعة .

تحليل النسب الشامل :

- تقوم فكرة تحليل النسب الشامل على أن :
 - ١- تحليل كل نسبة مالية بمعزل عن النسب الأخرى يعد تحليلاً جزئياً لا يعطي للمدير المالي أو المحلل المالي صورة متكاملة عن الأداء المالي للشركة.
 - ٢- وبالتالي يجب إدراج جميع النسب في قائمة واحدة، ومن ثم دراستها ، حتى تكون الصورة شاملة ومتكاملة عن الأداء المالي للشركة.
- وفي ضوء ذلك يتم إعداد جدول شامل لجميع النسب المالية السابق دراستنا عن الشركة ، ومن ثم تحليله تحليلاً مالياً متكاملاً وشاملاً كما يلي :

النسبة	قيمة النسبة بالشركة	متوسط الصناعة	تقييم موقف الشركة
(أ) السيولة	نسبة التداول	2.4 مرة	ضعيف
	نسبة التداول السريع	1.3 مرة	جيد
	نسبة النقدية	0.24 مرة	ضعيف
(ب) نسب النشاط	معدل دوران الأصول المتداولة	2.94 مرة	ضعيف
	معدل دوران الذمم المدينة	6 مرات	ضعيف
	متوسط فترة التحصيل	60 يوم	ضعيف
	معدل دوران المخزون	3.3 مرة	ضعيف
	معدل دوران الأصول الثابتة	1.57 مرة	ضعيف
	معدل دوران الأصول	0.96 مرة	جيد
	مجموع الديون إلى مجموع الأصول	44 ٪	ضعيف
نسب المديونية أو الاقتراض	مجموع الديون إلى حقوق الملكية	78.6 ٪	ضعيف
	نسبة الدين طويلة الأجل إلى هيكل رأس المال	53.6 ٪	ضعيف
	عدد مرات تغطية الفوائد	6 مرات	جيد
	هامش مجمل الربح	60 ٪	ضعيف
نسب الربحية	هامش ربح العمليات	25 ٪	ضعيف
	هامش صافي الربح	10 ٪	ضعيف
	العائد على الاستثمار	9.6 ٪	ضعيف
	العائد على حقوق الملكية	17 ٪	ضعيف
	نصيب السهم من الأرباح المحققة	30 ريال	ضعيف
نسب الأسهم أو السوق	نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم	20 ٪	جيد
	نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة	500 ٪	جيد
	نصيب السهم من الأرباح الموزعة	24 ٪	ضعيف
		40 ريال	ضعيف

تحليل الاتجاه :**■ تقوم فكرة تحليل الاتجاه على أن :**

- ١- تحليل النسب المالية في سنة معينة بمعزل عن قيمة هذه النسب في السنوات الأخرى يعد تحليلاً ساكناً ومضلاً للموقف المالي للمشاة.
- ٢- وبالتالي يجب مقارنة كل نسبة من النسب المالية بنفس النسبة التي حققتها الشركة في السنوات الأخيرة ، لمعرفة مقدار التراجع أو النمو في كل منها .

أوجه القصور في النسب المالية كأداة للتحليل المالي:**يعاب على النسب المالية كأداة للتحليل المالي ما يلي :**

- ١- الاعتماد على الأرقام الموجودة بالميزانية وقائمة الدخل في نهاية السنة قد يدفع إدارة الشركة إلى اتخاذ بعض القرارات التي تهدف لتحسين الوضع المالي للمشاة مؤقتاً في نهاية السنة.
- ٢- قد يكون استخدام متوسط الصناعة كمعيار مضلاً ، بسبب وجود فروق للشركة في صناعات مختلفة ، أو اختلاف حجم المنشآت في نفس الصناعة ، أو خفض طموح المنشاة.
- ٣- المقارنة بالبيانات التاريخية مع عدم مراعاة اختلاف ظروف منشآت الأعمال بمرور الزم، بالإضافة إلى عدم مراعاة تأثير التضخم على نتائج الأعمال.

القيمة	بيان
600	صافي المبيعات
300	- تكلفة البضاعة المباعة
300	مجمّل الربح
150	- تكاليف إدارية وتسويقية
150	الربح قبل الفوائد والضرائب
50	- الفوائد
100	الربح قبل الضرائب
10	- الضرائب
90	صافي الربح

القيمة	الخصوم و حقوق الملكية	القيمة	الأصول
100	ذمم دائنة	150	النقدية
200	ديون طويلة الأجل	100	أوراق مالية
600	أسهم عادية	50	ذمم مدينة
150	أسهم ممتازة	200	مخزون
200	احتياطات	300	أثاث
250	أرباح محتجزة	500	أراضي ومباني
		200	آلات ومعدات
1500	مجموع الخصوم	1500	مجموع الأصول

المطلوب: قم بحساب النسب التالية :

- ١- نسبة التداول ٢- نسبة النقدية ٣- معدل دوران الأصول ٤- معدل دوران المخزون إذا كان مخزون أول المدة (100) ٥- مجموع الديون إلى حقوق الملكية ٦- عدد مرات تغطية الفوائد ٧- هامش ربح العمليات ٨- هامش صافي الربح ٩- نصيب السهم من الأرباح المحققة (إذا كان عدد الأسهم العادية 50 و توزيعات الأسهم الممتازة 15. ١٠- نصيب السهم من الأرباح الموزعة إذا كانت نسبة التوزيع 50%)

حل التمرين :

1. نسبة التداول = $\frac{150+100+50+200}{100} = 5$ مرات
2. نسبة النقدية = $\frac{150+100}{100} = 2.5$ مرات
3. معدل دوران الأصول = $\frac{600}{1500} = 0.4$ مرات
4. معدل دوران المخزون = $\frac{300}{150} = 5$ مرات
5. مجموع الديون إلى حقوق الملكية = $\frac{300}{1200} = 25\%$
6. عدد مرات تغطية الفوائد = $\frac{150}{50} = 3$ مرات
7. هامش ربح العمليات = $\frac{150}{600} = 25\%$
8. هامش صافي الربح = $\frac{90}{600} = 15\%$
9. نصيب السهم من الأرباح المحققة = $\frac{15-90}{50} = 1.5$ ريال
10. نصيب السهم من الأرباح الموزعة = $\frac{50(15-90)}{50} = 0.75$ ريال

42

لا تنسونا من صالح دعائكم

سبحان الله وبحمده ،، سبحان الله العظيم

E7sas